العرب
الأحد 2020/01/12
السنة 42 العدد 11584

القضاء سجين حكم الميليشيات غرب ليبيا

أبوزيد دوردة يفضح سياسات التعذيب الممنهجة داخل سجون مصراتة وطرابلس

حكومة الوفاق، المتمركزة في غرب ليبيا، حوّلت السجون الليبية التابعة لها إلى مقار للتعذيب الممنهج في انتهاك صارخ للقانون وعدم اكتراث بمؤسسة القضاء التي سعت إلى تطويعها لفائدتها مهددة كل من يعترض عليها بالقتل والخطف. وقد كشف السجين السابق والسياسي، أبوزيد دوردة، مسؤول الأمن الخارجي في عهد الراحل معمر القذافي سياسات التعذيب المتبعة والفظاعات المرتكبة داخل سجون مصراتة وطرابلس.

عبدالستار حتيتة
كاتب مصري

تسمع في الليل صيحة رجل يتعرض لتعذيب وصوت السوط وهو يصفر على جسد ما داخل القبو. هنا سجن الردع في قاعدة معيتيقة بالعاصمة الليبية طرابلس، حيث يوجد المئات من المساجين المحتجزين دون محاكمة منذ عام 2011 حتى اليوم.

لا يخضع السجن للنيابة العامة، ولا تشرف عليه السلطات القضائية. وآخر من نجا من الموت، وتمكن من الخروج من سجون الميليشيات في طرابلس، أبوزيد دوردة، مسؤول الأمن الخارجي في عهد معمر القذافي.

> دوردة هاجم في أول ظهور له بعد تجربة السجن، كلا من السراج، ووزير داخليته فتحي باشاغا، وقال إن كل هؤلاء ينفذون أجندة تركية لتمكين جماعة الإخوان من حكم ليبيا

توجد العشرات من المقار البشعة التي ما زالت تضم محتجزين معظمهم لأسباب سياسية، وتعود إلى الانتفاضة المسلحة في 2011 والانقسام حول حُكم الدولة في 2014.

وتتركز أغلب هذه المقار اليوم في شمال غرب ليبيا، وهي منطقة تمتد من مدينة مصراتة شرق العاصمة بحوالي 200 كيلومتر، إلى مدينة صرمان في غرب طرابلس بنحو 65 كيلومترا.

آخر تقرير معني بحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يقول عن الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا إن "البيئة الأمنية غير المستقرة، والمقترنة بضعف مؤسسات الدولة، تعرقل سير عمل نظام العدالة الجنائية".

ووفقا للتقرير لا تتوفر إحصائيات دقيقة بالنظر إلى انقسام المؤسسات، والعدد الكبير من المراكز المستخدمة لاحتجاز المعتقلين لأسباب ذات صلة بالنزاع، وعدم الاحتفاظ بسجلات وإحصائيات سليمة للمحتجزين.

ملابسات خروج دوردة من سجون الميليشيات تسلط الضوء على هشاشة السلطة القضائية. فمما لا شك فيه أن سطوة التنظيمات المسلحة والإرهابية، منذ سقوط نظام القذافي، أثّرت بالسلب على تماسك السلطات القضائية ككل.

ويقول القاضي في الهيئة العامة للقضاء العسكري الليبي، صلاح الدين عبدالكريم الشكري لـ"العرب"، "كان هذا أمرا غير مستساغ في الأعراف القانونية".

في بلد تعمه الفوضى، ويتعرض فيه القضاة ووكلاء النيابة للتهديد بالقتل والخطف، يبدو أنه أصبح من السهل تطويع الأحكام لخدمة أغراض معينة، والتغاضي عن الجرائم أيضا، وكذلك استخدام الأوراق والأختام للإفراج عن إرهابيين. كما أن حياة بعض رجال القضاء أصبحت مهددة من مسلحين لا يخشون العقاب.

ويقول الشكري "لقد عثرتْ قوات الأمن الداخلي على قوائم تضم أسماء المئات لاغتيالهم، بينهم قضاة ومحامون ومثقفون ورجال أمن.. أعدت هذه القوائم جماعات إرهابية. وكثير من تلك الأسماء قتلوا بالفعل. أنا كنت على رأس القائمة، ونقلت أسرتي إلى مكان آمن حتى لا يمسها سوء. وأخذت أنا أتنقل بين العديد من المدن في ليبيا".

وتمكنت الجماعات المتطرفة من تدمير مبان ومنشآت خاصة بسلطة إنفاذ القانون في عموم ليبيا. ويتذكر الشكري قائلا "رأيت حرقَ وتخريب المحاكم والنيابات ودور الشرطة ومعسكرات الجيش على يد الجماعات المسلحة. كل هذه كوارث نعاني منها".

مؤسسات منقسمة

رغم كل الظروف الصعبة التي تتعرض لها ليبيا، إلا أن البعض يقول إن مؤسسة القضاء ما زالت الوحيدة التي لم تتعرض للانقسام، رغم ضعفها. وهي بذلك يفترض أنها أفضل حالا من باقي المؤسسات التي تفتتت أوصالها بين حكومات متنافسة وميليشيات لا ضابط لها ولا رابط.

مؤسسة الجيش منقسمة، والمؤسسة المصرفية (البنك المركزي) منقسمة، وكذلك مؤسسة النفط. كل هذه الأجسام أصبحت مشتتة، على الأقل بين الحكومة المؤقتة المدعومة من البرلمان، وحكومة الوفاق، المؤيدة دوليا، والتي تدافع اليوم عن آخر معاقلها في مربع على البحر في طرابلس.

ويقول القانوني الليبي، محمد زبيدة، لـ"العرب" "إن المؤسسة القضائية ما زالت متماسكة.. من مظاهر هذا التماسك المحكمة العليا الواحدة، والنائب العام الواحد".

ويضيف بشأن وجود وزيرين للعدل في الدولة، الأول معين من الحكومة المؤقتة، والثاني من حكومة الوفاق، قائلا "وزير العدل وظيفته إدارية، وليست قضائية.. وبالتالي من الصعب أخذ هذا كمعيار لوجود انقسام في مؤسسة القضاء".

سجون مصراتة

الأمر أحيانا لا يتعلق بتماسك المؤسسة ووحدتها، بل بقدرتها على العمل، ومن كل حكاية من حكايات الخارجين من السجون الليبية، يمكن أن تصنع قصة مأساوية. في المساء كان يمكن الاستماع إلى العقيد في الجيش الليبي، الهيبلو نصر. كان نصر من آخر الضباط المرافقين للعقيد معمر القذافي في مدينة سرت. تم قتل القذافي، وألقي المسلحون القبض على العقيد نصر. ظل في سجون الميليشيات في مصراتة دون تحقيق، ودون نيابة، ودون قضاء أو قانون.

وبعد رحلة طويلة من العذاب، استمرت لسنوات، تمكّن نصر في نهاية المطاف من الهروب، وهو مضرج بالدماء، وبلحية طويلة، وملابس ممزقة، إلى درجة أنه حين وصل إلى شارع بيته، لم يتعرف عليه جيرانه إلا بالكاد. ويقول وهو يتحاشى استعادة تلك الذكريات "كانت تجربة مريرة استمرت خمس سنوات. كان معنا قادة من النظام السابق.. كنا تحت رحمة الإرهابيين. هرب من هرب، ومات من مات".

توجد في مدينة مصراتة سجون عدة أشهرها "سجن السكت" العسكري الرهيب، و"سجن الكلية" سيئ السمعة. وتوجد كذلك مقبرة تقع بين البحر وبين المدينة. ومن يلقى حتفه يدفن فيها دون علم ذويه، ودون تدخل يذكر من الجهات القضائية.

وكذلك الحال في سجون طرابلس. أحد أهم هذه السجون هو سجن "الهضبة" جنوب العاصمة. كان هذا الموقع يعرف باسم كلية الشرطة. وكان من بين المسجونين فيه الرجال الأقوياء في نظام القذافي، مثل عبدالله السنوسي، الرئيس السابق للمخابرات العسكرية، والبغدادي المحمودي، آخر رئيس للوزراء في عهد القذافي. ووفقا لتقرير الأمم المتحدة نفسه، فإن سجن الهضبة يتبع اسميا وزارة العدل، لكنه فعلياً ظل خاضعا لجماعة مسلحة.

وقد تم اجتياح هذا السجن في أثناء حروب جرت بين ميليشيات طرابلس في مايو عام 2017، ونقل المساجين إلى مقار احتجاز سرية أخرى تابعة لميليشيا منافسة في العاصمة. اليوم لم يتبق في سجن الهضبة غير صدى أصوات لمعذبين كانوا في الأقبية السوداء المدهونة بالقار، وهي غرف ضيقة تم استحداثها على يد الحكام الجدد من قيادات الجماعات المتطرفة مثل الجماعة الليبية المقاتلة.

ويقول دوردة (76 عاما) في شهادة له عقب خروجه من السجن "كان الأسرى (يقصد المساجين، ومعظمهم كانوا من رجال الأمن) محشورين في علب كعلب السردين.. كثيرون منهم ماتوا".

وخرج دوردة من السجن بـ"قرار إفراج صحي" في مطلع 2019. ولم يتحدث علانية إلا قبل نحو أسبوعين، وتناول في كلمته المتلفزة شذرات من الماضي، وركّز في رسالته على مهاجمة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، وعلى حكم الميليشيات في العاصمة.. هاجم كذلك ارتماء هذه الكيانات المتحكمة في طرابلس، في أحضان النظام التركي والنظام القطري.

لم يتطرق دوردة إلى تفاصيل ما حدث في تلك الليالي المرعبة، إلا بإشارات قليلة، لكن ما تبقى من أوراق حول فظائع سجن الهضبة، موجود لدى النيابة العامة في طرابلس، وهي أوراق توضح كل شيء، حتى لو لم تتولَ هذه النيابة أو غيرها من الأجهزة القضائية، التحقيق فيها.

حقا إن المؤسسات القضائية في طرابلس، مغلوب على أمرها، مثلها مثل باقي المؤسسات كالجيش والشرطة والمخابرات. يعرقل عمل معظم هذه المؤسسات رجال متهورون يرفعون الشعارات الدينية، ولديهم خبرة في القتال مستمدة من أيام الحروب في مناطق الصراعات حول العالم، مثل أفغانستان والشيشان والبوسنة وسوريا، وغيرها.

ما يشير إلى تسلط بعض القوى في طرابلس على السلطات القضائية، هو أن قرار الإفراج عن دوردة صدر في بداية عام 2018. لكنه لم ينفذ إلا بعد أن أصبح قاب قوسين أو أدنى من الموت داخل السجن. فهو لم يعد في إمكانه المشي إلا بمساعدة عكازين. مع ذلك كانت شخصيته مخيفة للحكومة الضعيفة في طرابلس، فطلبت منه الخروج من ليبيا، خوفا من أن يتسبب وجوده في البلاد في إثارة الليبيين ضد سلطات العاصمة.

واختار أن يكون منفاه الاختياري هو مصر. يتنقل في القاهرة، وهو يعرج بين بعض المنفيين الليبيين الآخرين، طلبا لدفء الذكريات القديمة. زار مقر إحدى القنوات الليبية الواقعة على كورنيش النيل. وأطلق منها خطابا على الشاشة موجها لليبيين استمر حوالي 110 دقائق.

أجندة تركية

هاجم دوردة في أول ظهور له بعد تجربة السجن، كلا من فايز السراج، ووزير داخليته فتحي باشاغا، والميليشيات، وبعض المتطرفين الآخرين. وقال إن كل هؤلاء ينفذون أجندة تركية لتمكين جماعة الإخوان من حكم ليبيا، لكي يقوموا بعد ذلك باستهداف دول الجوار خاصة مصر.

كما انتقد حال القضاء، واصفا النائب العام في طرابلس بأنه تحول إلى "نائب خاص"، وليس نائبا عاما لكل الليبيين.

ولاقت كلمة دوردة للشعب الليبي صدى واسعا، حيث دعا فيها الشباب إلى الانخراط في الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر لتحرير البلاد من الميليشيات.

مهندس تفكيك مؤسسات الدولة

روسيا قلقة بشأن هيمنتها على سوريا بعد مقتل سليماني

رانيا مصطفى

أيّا كان الموقف الروسي من عملية اغتيال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، وأبومهدي المهندس، نائب قائد الحشد الشعبي العراقي، على يد القوات الأميركية فجر الجمعة قبل الماضية، في بغداد، إلا أن العملية الكبيرة، بهذا المستوى من الخطورة، فاجأت موسكو، وأقلقتها على مصالحها في المنطقة، كونها غير متوقعة.

فأولا، روسيا تخشى من تبعات هذا الاغتيال، والتي لا يمكن التكهّن بتفاصيلها، ومن عمليات الكرّ والفرّ، الإيرانية الأميركية، التي سيكون العراق مسرحها، وقد تمتد إلى دول الجوار؛ فقد عززت القوات الأميركية مجدداً تواجدها في محيط حقل الغاز "كونيكو"، مع انتشار مكثف لعناصر من قوات سوريا الديمقراطية، وتسيير رتل أميركي في الريف الشرقي لدير الزور بغطاء من الطائرات المروحية، ما يعني عدم نية أميركا التراجع عن سيطرتها على حقول النفط والغاز، واستمرار دعمها لقوات سوريا الديمقراطية، الأمر الذي يعطل المساعي الروسية للتوصل إلى اتفاق بين حكومة دمشق وقوات سوريا الديمقراطية.

وثانياً، أن عملية نوعية، وبحجم اغتيال الشخصية الثانية في إيران، بعد علي خامنئي، ومهندس التوسع الإيراني في الشرق الأوسط، توجه رسالة قاسية إلى موسكو، بأن منافستها واشنطن قادرة على الهيمنة على العالم، رغم اعترافها بالدور الروسي في سوريا، كفاعل أول في مجمل الواقع السياسي والعسكري.

وثالثا، أن سليماني هو من دعا موسكو إلى التدخل العسكري في سوريا، خريف 2015، وأن هناك مصالح روسية إيرانية مشتركة، بعضها يتعلق بالجانب العسكري الميداني، حيث تشارك إيران بميليشياتها غير النظامية، في المعارك على الأرض السورية، وطهران شريكة موسكو وأنقرة، في مسار أستانة، الذي انطلق في مايو 2017.

ورغم الصمت الروسي على الغارات الإسرائيلية على المواقع الإيرانية في سوريا، ورغم المنافسة الاقتصادية في تحصيل الاستثمارات، حيث طردت موسكو طهران من قطاع الفوسفات السوري في يونيو 2018، إضافة إلى الاحتكاكات المستمرة، إلا أن روسيا تتشارك مع إيران في الرغبة بالحد من الهيمنة الأميركية في المنطقة؛ وفي يونيو الماضي، دافعت روسيا عن الوجود الإيراني في سوريا، خلال قمة أمنية أميركية روسية إسرائيلية في القدس.

وبالتالي ضعف إيران سيؤثر سلبا على موسكو، والتي عليها العمل بحذر وحنكة، لتجنب مخاطر توسع الصراع ليشمل الأراضي السورية واللبنانية ومنطقة الخليج العربي.

لطالما سعى فلاديمير بوتين، القيصر، إلى بناء الإمبراطورية الروسية، المهيمنة في الشرق الأوسط، مستغلاً تراجع الدور الأميركي فيها.

إهانة بالغة للنظام السوري

فقد كانت غاية زيارة بوتين إلى دمشق، المفاجئة، هي التأكيد على الهيمنة الروسية على سوريا، وأنها اللاعب الأساسي فيها، بعد الاستفزاز الأميركي لروسيا والعالم، إثر عملية اغتيال سليماني. ويبدو أن الزيارة تقررت على عجل، على هامش زيارته المخطط لها إلى أنقرة، لتدشين مشروع خط السيل التركي "ترك ستريم"، لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا، عبر بحر البلطيق، دون المرور بأوكرانيا.

فقد استدعى بوتين الأسد، بشكل مفاجئ، ودون إخطار مسبق حسب ما تقتضيه الأعراف الدبلوماسية، إلى مقر القوات المسلحة الروسية في دمشق، حيث يغيب فيه رفع العلم السوري، في دلالة رمزية على تبعية سوريا للاحتلال الروسي، ولإظهار الأخير بمظهر المهيمن والمسيّر للنظام ورئيسه.

وليست زيارة دمشق على نحو مهين لنظامها، وتدشين مشروع أنابيب الغاز في تركيا، كل ما أنجزه بوتين في رحلته الأخيرة؛ فقد عقد قمة ثنائية مع الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، وتوصلا فيها إلى هدنة في إدلب لمدة ستة أشهر، من أجل تنفيذ اتفاق سوتشي، المبرم في سبتمبر2017، حول المنطقة منزوعة السلاح، والخالية من الجهاديين، وفتح الطرق الرئيسية.

تأخذ موسكو على أنقرة تقاعسها في حسم ملف الجهادية، باعتباره مهمة تركية، بسبب النفوذ التركي ضمن فصائل المعارضة العاملة في إدلب، وأنها دجنت فصائل في ريف حلب الشمالي، ويمكنها الزج بها في معركتها ضد الجهاديين.

حشد النظام قواته في أطراف حلب، بأمر روسي، من أجل الهجوم في حال عدم تنفيذ الاتفاق بفتح الطرق الرئيسية. في حين أن تركيا سمحت لـ1500 مقاتل من "الجيش الوطني" المعارض، العامل في ريف حلب الشمالي، والتابع لتركيا، بالقدوم إلى منطقة إدلب، والمشاركة على الجبهات مع قوات النظام والميليشيات الإيرانية؛ حيث سيعمل الجيش الوطني تحت قيادة "الجبهة الوطنية للتحرير" المشكّلة من الفصائل المعارضة العاملة في إدلب.

يبدو أن الحل التركي لمعضلة الجهاديين تمثل في إرسال هؤلاء، خاصة المنحدرين من تركستان والأوزبك، ومتشددي هيئة تحرير الشام، إضافة إلى المتطوعين السوريين العاملين في فصائل تابعة لتركيا، للقتال في ليبيا إلى جانب حكومة الوفاق. هذا يعطي فرصة أكبر للمضي في تنفيذ بنود سوتشي، وتحقيق خطوة في حسم ملف إدلب، الأمر الذي يعتبر بدوره إنجازا لروسيا، بعد أشهر من القصف الدامي والتهجير.

هناك خلافات روسية تركية، في الملف السوري أولاً، خاصة في إدلب، واستمرار رفض أنقرة للمساعي الروسية للحوار مع دمشق وعودة التطبيع، ورفضها بقاء الأسد في السلطة. وثانياً، الاصطفافات المتعاكسة في الملف الليبي، حيث تدعم موسكو قوات المشير المتقاعد خليفة حفتر في محاصرتها للعاصمة طرابلس، ضد حكومة الوفاق التي تدعمها تركيا.

إلا أن حجم التقاء المصالح بين الطرفين كبير؛ فتدشين مشروعي أنابيب الغاز الروسية إلى أوروبا، عبر تركيا، يعني هيمنة روسية على توريد الغاز إلى أوروبا، هذا عدا عن صفقة المنظومة الدفاعية أس – 400 الروسية المقدمة إلى تركيا، بالضد من المنظومات الدفاعية التي يقدمها حلف شمال الأطلسي، حيث لا ثقة لتركيا بأميركا والغرب، كونها لم تقف إلى جانبها في تهدئة مخاوفها الأمنية من خطر الوحدات الكردية.

في الأثناء فإن روسيا تراكم الإنجازات باتجاه الهيمنة على سوريا، والدخول إلى الملف الليبي، وتأمين مصالح لها في العراق ولبنان، وربط علاقات اقتصادية وطيدة مع المملكة العربية السعودية وعموم دول الخليج، ودعم إيران التي باتت ضعيفة على إثر العقوبات الاقتصادية، وعلاقات قوية مع إسرائيل، عبر صداقة شخصية مع رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو؛ ورغم الإنجازات المهمة مع الجانب التركي، سواء في المشاريع الاقتصادية أو في ملف إدلب، إلا أن بوتين أصر على زيارة رمزية لدمشق وإهانة نظامها، لتأكيد المؤكد، وبشكل مفاجئ، يبدو وكأنه رد فعل على مخاوفه من عظمة الهيمنة الأميركية المتمثلة في عملية اغتيال قاسم سليماني.